مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ضوء المتغيرات الجديدة

أ.م.د. احمد عمر الراوي
مركز درسات وبحوث الوطن
الع

المقدمة :

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي ، حيث تحتل مساهمته في تكوين الناتج القومي موقعاً مهماً بين القطاعات الأخرى ، إذا استثنينا القطاع النفطي . كما إن الزراعة في العراق توظف نحو ٢٨% من العمالة الوطنية في العام ٢٠٠٣ ويعيش على الزراعة نحو ٣٢% من إجمالي سكان العراق خلال السنة المذكورة [١].

ورغم إن الزراعة في العراق هي من أقدم ما عرفه الإنسان على سطح الأرض واعتبرت العامل الرئيسي في إقامة الحضارات القديمة على ارض وادي الرافدين ، إلا أنها لم تستفد من كل ذلك الإرث الحضاري الذي يعود لآلاف السنين من النشاط الزراعي الذي كان يمد الإنسان العراقي بالغذاء على مر تلك العصور ، وبدلاً من تطورها تراجعت كثيراً في عصرنا الحالي لتقف عاجزة عن الإيفاء بالاحتياجات المتزايدة لسكان العراق الذين يقدرون في العام ٢٠٠٣ بنحو ٢٦.٥مليون نسمة [٢].

وقد يعود هذا التراجع في نمو الزراعة العراقية وتطورها الى إن القطاع الزراعي ظل طيلة العقود الماضية يتخبط جراء السياسات التي طبقت فيه والتي كانت في معظمها عبارة عن ردود أفعال للظروف التي يمر فيها القطر ، والحاجة الملحة إلى إنتاج الغذاء كالسياسات التي اعتمدت خلال عقد التسعينات الذي اتسم بالحصار الاقتصادي المفروض دولياً على العراق ، والحاجة إلى إنتاج الغذاء محلياً .

وكان للحروب التي مر بها العراق تأثيراً سلبياً على الاقتصاد العراقي بصورة عامة والزراعة بصورة خاصة ، نتيجة لتدمير البنى التحتية وعدم إمكانية توفير المستلزمات الأساسية للعملية الإنتاجية لا سيما التقاوي والبذور المحسنة والأسمدة والتقانات الحديثة .

والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم ما هو مستقبل القطاع الزراعي في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العراق ؟ وما هي الإمكانات لمواجهة الصعوبات والتحديات ، وكيف يمكن للزراعة العراقية إن تقلل من أثار تلك التحديات ؟ وهل تستطيع الزراعة إن تستفيد من الظروف الجديدة ؟ هذا ما سيحاول البحث التعرض إلى تحليله منطلقاً من واقع الزراعة وظروفها والتحديات التي تواجهها ومستقبلها في ضوء التوجهات الجديدة لإدارة الاقتصاد العراقي .

المبحث الأول : مقومات الزراعة العراقية .. الواقع والأمكانات

[١] الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات /المجموعة ا لاحصائية للعام ٢٠٠٤ ص٣٨ .
[٢] المصدر اعلاه ص ٣٩ .

أولاً: مقومات الزراعة العراقية

تستند الزراعة العراقية إلى مقومات وثروات طبيعية مهمة شكلت الأساس في العملية الزراعية في مقدمتها المياه والأرض الملاءمة للزراعة إضافة إلى القوى العاملة التي احترفت الزراعة لسنين عديدة . وفيما يأتي أهم هذه المقومات .

١- المياه :

من المعروف إن المياه تلعب دوراً أساسيا في تشكيل اغلب مقومات التنمية بمختلف مفاهيمها المعاصرة . فالمياه تشكل احد أهم عوامل الإنتاج لا سيما في الزراعة التي تستهلك نسباً تتراوح ما بين ٨٠-٨٥ % من إجمالي المياه المستهلكة في العراق . ورغم إن العراق قد حباه الله بنهري دجلة والفرات وتميزه عن بقية دول المنطقة العربية بتصاريف مياه متجددة جيده تقدر سنوياً بنحو ٧٠ مليار م^3 [١] ، إلا إن هذه المياه لا زالت كميات كبيرة منها تذهب هدراً في الأرواء نتيجة لاعتماد الزراعة العراقية على الطرق التقليدية في الري والمتمثلة بالري السيحي ، الأمر الذي يتطلب اعتماد الطرق الحديثة في عمليات الري وخاصة طرق الري بالتنقيط والري بالرش ، وتعميم هذه الطرق على الزراعة العراقية بشكل أوسع نظراً لما لها من مردود ليس فقط على ترشيد استخدام المياه فقط وإنما على مستوى الإنتاجية .

ورغم إن معدلات الاحتياجات الفعلية للزراعة العراقية الأروائية والتي تقدر حالياً بنحو ٧.٨ مليون دونم لا يتجاوز ٢٨.٨ م^3 وفق المقنن المائي المقدر والبالغ ٣٧٠٠م^3/ دونم [٢] نجد إن هناك كمية كبيرة تهدر وتضيع في مرحلتين هما :

(أ) إثناء النقل ، حيث إن معظم الزراعة العراقية تعتمد في نقل المياه على قنوات غير مبطنة ومكشوفة مما يضيع نحو ٣٠-٤٠% من المياه المنقولة عبرها وتزداد الكمية الضائعة إذا ما كانت الأراضي التي تمر بها المياه رملية .

(ب) الفقد في الحقل ، إن عملية الري بالطريقة السيحية تؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه نتيجة للتبخر وتغدق التربة مما يؤثر على الإنتاج . إذ تتسرب المياه إلى أعماق التربة باتجاه المياه الجوفية أو المصارف ، أو تتسرب خارج حدود الحقل مما يؤدي إلى إنبات الأعشاب والحشائش الطفيلية، وعدم استفادة النبات من المياه بشكل مناسب .

٢- الأراضي القابلة للزراعة :

يمتلك العراق مساحات واسعة قابلة للزراعة إذا ما تم الاستثمار فيها وجعلها أراضي منتجة . حيث تقدر المساحات القابلة للزراعة بنحو ١٢ مليون هكتار، لم يزرع منها في أفضل السنوات أكثر من ٦.٥ مليون هكتار ، أي نصف تلك الأراضي لا زالت غير مستغلة . يزرع منها نحو

---

(١) د. احمد عمر الراوي ، مستقبل الموارد المائية في العراق مطلع القرن الحادي والعشرين وقائع المؤتمر العلمي الثاني للمجمع العلمي العراقي ٢٠٠١ ص ١٤١ .

(٢)المصدر أعلاه ص ١٤٤.

٢.٤٥ مليون هكتار ارواءاً ونحو ١.٣٦ مليون هكتار تزرع ديماً [١] في حين تبور المساحة المتبقية كما توضح ذلك بيانات الجدول (١) والتي تشير إلى انخفاض نسبة المساحة المزروعة

[illegible]

المساحة / ألف هكتار	التفاصيل
١٢٠٠٠	المساحة القابلة للزراعة
٦٤٧١	المساحة المزروعة - منها :
٢٦٨	زراعة مستديمة
١٣٦٨	زراعة مطرية
٢١٨٢	زراعة مروية
٢٦٥٤	أراضي تبوير
٤٧٨	غابات

[illegible]

[illegible]

لا سيما المطرية منها ، بسبب عدم انتظام سقوط الأمطار بشكل مستمر طول المواسم مما يؤدي إلى عزوف المزارعين عن زراعة تلك الأراضي لعدم الاطمئنان على عملية الإنبات والإنتاج .

ويتضح من بيانات الجدول إن هناك أراضي واسعة لا زالت غير مستغلة ، على ان المستغل منها يعتمد على الأساليب والطرق التقليدية ، حيث يجري فيها الاعتماد على طريقة التبوير ، أي زراعة الأرض لسنة ثم تركها لاستعادة خصوبتها مما يؤدي إلى ضياع فرص كبيرة وتعطيل مساحات مهمة عن العمل الإنتاجي ، بسبب عدم توفر الأسمدة والمخصبات التي تساعد على إعادة الخصوبة للأرض .

٣- الموارد البشرية :

يعد المجتمع العراقي من المجتمعات الفتية التي تتسم بارتفاع معدلات النمو والخصوبة ، حيث بلغت معدلات النمو خلال الإحصاء العام للسكان للمدة ١٩٩٧/٨٧ بنحو ٣% . ورغم ما يتوقع من تراجع ذلك المعدل إلى٢.٨% يقدر عدد سكان العراق في نهاية العام ٢٠٠٤ بنحو ٢٧.١٣٩ مليون نسمة . منهم ١٣.٩٢٩ مليون من الذكور و ١٣.٥١٠ مليون من الإناث [٢] ويعيش ثلثهم في الريف أي نحو ٨.٩٢٧ مليون نسمه ، يشكلون نسبة ٣٣% من إجمالي السكان . الأمر الذي يشير إلى إن الزراعة لا زالت تحتضن نسبة ليست بالقليلة من السكان الذين يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع الحيوي ، رغم التحضر الذي اتسع كثير خلال القرن الماضي كظاهرة اتسمت بها المجتمعات البشرية . إلا إن تقديرات وزارة التخطيط تشير إلى عدم قدرة الزراعة في العراق على توفير فرص عمل للقوى العاملة فيها . حيث تقدر نسبة البطالة في الريف في العام ٢٠٠٣ بنحو ٢٥,٤% تمثل بطالة الذكور الغالبية منها إذ تقدر بنحو ٢٨,٩ % في حين البطالة بين الإناث تصل فقط ٦,٧% [٣] . مما يشير إلى إن الزراعة تعتمد بشكل كبير على العمل النسوي في كثير من العمليات الإنتاجية والتسويقية .

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ ص٢٤٤.

(١) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات /المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٤ [illegible] ١/٢ص ٣٩ .

(٢) االمصدر اعلاه جدول ١٢/٢ ص ٥١ .

ثانياً : واقع الزراعة العراقية

رغم المقومات المتاحة للزراعة العراقية من موارد مياه وأراضي قابلة للزراعة ، إلا أنها ظلت متأخرة في معدلات إنتاجها ، حيث لم يحقق أي من المحاصيل الزراعية معدلات نمو في الإنتاج وفقاً لدراسة اجريت للتركيبة المحصولية المزروعة في العراق على مدى أكثر من عشرين عاماً بأستثناء محصولي البطاطا والطماطم نتيجة لدخول التقاوي والبذور المحسنة لهذين المحصولين إلى الزراعة العراقية والاستفادة في تطوير الإنتاجية [١] . في حين شهدت بقية المحاصيل تقلبات في معدلات جيتها من عام لآخر نتيجة لاعتمادها على الطرق التقليدية في معظم العمليات ذات العلاقة بالإنتاج من تهيأة الأرض والسقي والعزق والتعشيب ومكافحة الآفات الزراعية . وللتعرف على هذا الواقع سنتناول في هذه الفقرة واقع إنتاج بعض المحاصيل الرئيسة .

١) مجموعة الحبوب:

تعد الحبوب احد أهم عوامل الحفاظ على الأمن الغذائي الوطني نظراً لما تشكله من أهمية غذائية في حياة المواطن العراقي . فالقمح والرز يمثلان الغذاء الأساسي في النمط الغذائي العراقي ، حيث لا يمكن الاستغناء عن هذين المحصولين . إما الشعير والذرة فهما أيضا من المحاصيل الرئيسة التي ترصن الأمن الغذائي للمواطن من خلال ما توفره من علف رئيسي للحيوانات التي يعتمد

عليها الإنسان للحصول على اللحم ومنتجات الألبان . وتمثل بيانات الجدول (٢) واقع المساحات المزروعة والإنتاج والإنتاجية لهذه المحاصيل :

المحصول	٢٠٠٢			٢٠٠٣		
	المساحة/ ألف دونم	الإنتاج ألف طن	الإنتاجية كغم/ دونم	المساحة / ألف دونم	الإنتاج / ألف طن	الإنتاجية كغم/دونم
القمح ديمي	٣٤٣٥.٤	٩٨٩.٤	٢٨٧.٠	٣٢٤٢.٨	٦٤٧.١	٢٠٠.٠
أرواء	٣١٥٨.٥	١٦٠٠.١	٥٠٦.٦	٣٦١٢.١	١٦٨٢.١	٤٦٦.١
المجموع	٦٥٩٤.٩	٢٥٨٩.٥	٣٩٢.٦	٦٨٥٤.٩	٢٣٢٩.٢	٣٤٠.٠

(١) د. أحمد عمر الراوي ، متغير المياه في العراق مطلع القرن الحادي والعشرين ، مصدر سابق ص ١٤٥ .

الشعير ديمي	٢٧٦٣.٣	٢٦٤.٨	٢٣٨.٩	٢٩٠٨.٤	٦١٨.٨	١٧٨
ارواء	١١٠٨.٨	٥٦٨.٦	٢٠٦.٥	١٣٤٤.٥	٣٤١.٦	٢٥٤
المجموع	٣٨٦٢.١	٨٣٣.٤	٢١٥.٨	٤٢٥٧.٩	٨٦٠.٤	٢٠٢.٠٠
الشلب				١٢٢.٥	٨١.٣٢	٦٦٣.٩
الذرة الصفراء				٣٠٣.٤	٢٣٥.٧	٦٤٧.٦

□□□□□□ □□□□□□ □□ □ □□□ 1□/ر ثثثثث □ □□ □□ □□

ويتضح من بيانات الجدول (٢) بأن مجموعة الحبوب الرئيسة التي تزرع في العراق تتمثل بالقمح والشعير والشلب والذرة ، أي هناك محصولين رئيسين شتويين وآخرين صيفيين ، ونظراً لطبيعة الزراعة الشتوية في العراق التي تعتمد في جزء كبير منها على معدلات سقوط الأمطار تتباين معدلات الإنتاج فيها تبعاً لمعدلات الهطول المطري . مما ينعكس على معدلات إنتاجية الدونم الواحد فنجد إن المساحة المزروعة ديماً سواء من محصول القمح أو الشعير تكون معدلات غله وحدة المساحة منخفضة قياساً للمساحة المزروعة ارواءاً . حيث لا تتجاوز نسبة الأولى ٥٠% من الثانية . نتيجة لأن هناك مساحات واسعة من الأراضي المزروعة ديماً تترك بدون حصاد لعدم استكمال عملية التزهير ونشوء البذور في النبات نتيجة لانقطاع الأمطار مبكراً في تلك الاراضي . إذ تشير إحصاءات وزارة التخطيط إلى إن هناك نحو ١١٣.٣ ألف دونم من المساحة المزروعة بالقمح لم تحصد عام ٢٠٠٣ كما إن هناك نحو ٢٨.١ ألف دونم مزروعة بالشعير لم تحصد خلال نفس العام .

وان انخفاض الإنتاجية ليس فقط على مستوى الزراعة الديمية وإنما كذلك على مستوى الزراعة المروية . حيث نجد من بيانات الجدول إن إنتاجية الدونم من القمح في الزراعة المروية قد بلغت عام ٢٠٠٣ م بنحو ٤٦٦ كغم في حين تصل معدلات الإنتاج العالمية إلى أكثر من ضعف هذا الرقم اذ تبلغ معدل انتاجية القمح عالمياً بنحو ٧٧٦ كغم/ دونم ، وعلى مستوى الدول المتقدمة تبلغ بنحو ٩٠٠ كغم / دونم [١] ويعود هذا الانخفاض إلى إن الزراعة العراقية لا زالت تعتمد على الأساليب والطرق المتوارثة في عمليات الزراعة ولم تستفيد من التقنيات الحديثة سواء في عمليات الزراعة أو في نوعية البذور المحسنة والمتطورة جينياً لزيادة معدلات الإنتاجية . كما إن الزراعة الديمية تحتاج إلى ضمان استمرار المطر حتى يمكن إن نستكمل دورة التزهير والإنتاج ، وهذا يمكن معالجته من خلال ما يسمى بالري التكميلي ، وعن طريق نشر مشاريع الري بالرش في المناطق الديمية معتمدة في حصولها على المياه من المياه الجوفيه لتلافي أي انقطاع مبكر للأمطار .

٢- انتاج التمور:

رغم ما كان يتسم به العراق كونه البلد الأكثر في عدد أشجار النخيل وإنتاج التمور ، نجد إن إنتاج التمور قد تراجع كثيراً عما كان عليه في العقود الماضية . وأصبحت هناك بلدان تتقدم على العراق في ذلك ، كما هو الآن في الأمارات العربية المتحدة .

وتشير بيانات الجدول (٣) إلى معدلات إنتاج التمور في العراق خلال الفترة ١٩٩٨/٢٠٠٣ حسب نوعيتها .

[١] صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ ، احتسبت من جدول ٧ ص٥١ .

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية Iraqi Journal for Economic Sciences السنة الخامسة – العدد الثالث عش/٢٠٠٧

(-755 ccccc 2-9E iu~†" ٤١ ½)5DJ قحلإ eed سر ةd1

ج1, 2-9E iu~†" ٤١ ½)5DJ قحلإ eed سرسر,

الصنف	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
زهدي	٦٨١.٨	٥٥٧.٣	٦٨٢.٣	٦٥٤.٢	٦٩٠.٩	٥٥٤.٥
ساير	٣٣.٣	٣٥.١	٣١.٢	٣١.٨	٣٦.٣	٦٦.٣
خلاوي	٢٩.١	٢١.٨	٢٥.١	٢٢.٣	٢٦.٤	٣٢.٤
صفراوي	٢٦.٤	٢٠.٦	٣٠.٦	٢٤.٨	١٩.١	٤٤.٥
ديري	٤.٣	٣.٧	٤.٥	٦.٨	٥.١	٧.٩
خستاوي	٥٧.٩	٦٠.٧	٦٥.٤	٦٣.٣	٧٠.٣	٤٧.٣
أنواع أخرى	٨٠.٢	٦٢.٤	٩٢.٤	١٠٤.٦	٧١.٣	١٢٠.٦
المجموع	٩١٣.٠	٧٦٣.٧	٩٣١.٥	٩٠٦.٨	٩١٩.٥	٨٦٨.٤

ببببـ 4Û ن س لأ /% نـحا ن د †, سر Ž ê 1 ق 1 ة 1 1

يتضح من بيانات الجدول اعلاه إن إنتاج التمور ظل يتذبذب ضمن معدلات محددة ولم يتطور بل تراجع بنسب معينة تراوحت عام ٢٠٠٣ بمقدار ٥.٥% عما كان عليه في العام ٢٠٠٢ ،إن عدم تطور النخيل ، الثروة المهمة التي يتميز فيها العراق عبر التأريخ، هو بسبب ما أصاب النخيل من تدمير لمعظم المساحات المزروعة بالنخيل بفعل العمليات العسكرية لا سيما في المنطقة الجنوبية من العراق عبر العقدين الأخير من القرن العشرين ، إضافة إلى عدم التعويض بزراعة أشجار بديلة عن التي اقتلعت بسبب التوسع العمراني وزحف المدن إلى المناطق الريفية .

٤- الثروة الحيوانية:

يتسم العراق بمناطق هضبية واسعة صالحة للرعي وتربية المواشي لا سيما في منطقة الجزيرة وشمال غربي العراق . وكانت التقديرات تشير إلى وجود ثروة حيوانية بنحو أكثر من ١٠ مليون رأس من الأغنام ونحو ٣ مليون رأس من الماعز . إلا إن الأرقام التي نشرتها وزارة التخطيط في العام ٢٠٠٤ تشير إلى انخفاض تلك الأعداد . وتوضح بيانات الجدول (٤) إن إعداد الأغنام قد تراجع من ٨٥٢٦ ألف رأس عام ١٩٧٤ إلى ٦٠٤٥ ألف رأس عام ٢٠٠١ أي انخفاض قدرة نحو ٢٩% عما كان عليه العدد في العام ١٩٧٤ . وكذلك الحال بالنسبة لبقية الحيوانات التي هي الأخرى قد انخفضت بمعدلات اكبر ، حيث انخفض عدد الماعز من ٢٥٨٤ ألف رأس عام ١٩٧٤ إلى ٧٤٣ ألف رأس عام ٢٠٠١ أي بنسبة انخفاض بلغت نحو ٧١% . وهذه نسبة كبيرة تؤشر خطورة انخفاض عدد الماعز إلى الربع كما انخفض عدد الأبقار من ٢٠٤٨ ألف رأس عام ١٩٧٤ إلى ١٤٥٨ ألف رأس عام ٢٠٠١ أي بنسبة انخفاض بلغت ٢٩% .

ةd1 }W اح ن س لأ /% نـحا ن د †,

ث@ ث€€ ث€ حفف قحلإ ½)5DJ ٤١ "†~iu 2-9E %

النوع	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٨٦	٢٠٠١
الأغنام	٨٥٢٦	٨٤٠١	٨٩٨١	٦٠٤٥
الماعز	٢٥٨٤	٢٩٨٩	١٤٧٦	٧٤٣
البقر	٢٠٤٨	١٨٠٤	١٥٧٦	١٤٥٨
جاموس	١٨٤	١٤٦	١٤١	١٢٠

٥- الانتاج السمكي :

رغم افتقار العراق لسواحل بحرية تؤمن له انتاج سمكي ، الا انه يمتلك مسطحات مائية داخلية واسعة تقدر بنحو ٤٢٨٧,٥ الف دونم تؤمن له انتاج ما يقارب نحو ٣٢ الف طن من الاسماك سنوياً [١].

السنوات				
١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
٣٣,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٢٦،٠٠٠	٢٢،٨

ومع وجود مثل هذه المسطحات المائية الصالحة لانتاج ا سماك ذات مواصفات غذائية عالية يتطلب اعتماد سياسات لتطوير زراعة وانتاج الاسماك من خلال اقامة مزارع تعتمد على مياه تلك المسطحات ذات المياه العذبة . اذ لازالت انتاج الأسماك في العراق لايمثل سوى ٢,٨ % من الانتاج العربي الذي قدر عام ٢٠٠٣ بنحو ١,١٣٠ بليون طن .

المبحث الثاني : أهمية الزراعة والتحديات التي تواجهها

من المعروف بعد الاحتلال والتغير السياسي بالعراق في نيسان ٢٠٠٣ وانتهاج سياسات اقتصادية مختلفة عما كانت عليه سابقاً في إدارة الاقتصاد العراقي ، لا بد إن تنعكس السياسة الجديدة على مستقبل القطاعات الاقتصادية العراقية ومنها الزراعة. حيث عانت الزراعة من تداعيات الظروف التي مر بها العراق والعمليات العسكرية التي أدت إلى تدمير معظم البنى التحتية لهذا القطاع الحيوي . والإهمال الكبير الذي أصاب مشروعات الري والبزل . الأمر الذي أدى إلى صعوبات وتحديات باتت تهدد مستقبل الزراعة العراقية ما لم يكن هناك عمل جدي لوضع السياسات الاقتصادية المناسبة لتمكين الزراعة في العراق من مواجهة تلك التحديات ، وهذا الأمر يتطلب معرفة أسباب هذه الصعوبات والمعوقات، واقتراح الحلول لمعالجتها .

أولاً: أهمية الزراعة كقطاع حيوي

يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي لما يمثله من نسبة ليست بالقليلة من الناتج القومي الإجمالي وما يوظفه من نسبة كبيرة من القوى العاملة التي تبلغ نحو ٢٨% من إجمالي القوى العاملة العراقية . هذا فضلاً عما يتسم به القطاع من إمكانات موردية مهمة لا زالت غير مستغلة وتحتاج إلى استثمارات كبيرة .

كما وتأتي أهمية القطاع الزراعي أيضا من ما يساهم به من معدل في النشاط الاقتصادي لسكان العراق . حيث تشير بيانات وزارة التخطيط إلى إن معدل النشاط الاقتصادي لسكان الريف بعمر ١٥ سنة فأكثر يبلغ نحو ٦٠% يشكل الإناث نحو ٢١% والذكور نحو ٧٩% من إجمالي السكان

[١] احمد عمر الراوي ، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الامن الغذائي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ١٩٩٩ ،ص١٢٥ .

النشطين اقتصادياً في الريف عام ٢٠٠٣ [١] إلا إنه ليس كل هذه الفئة النشطة اقتصادياً تجد عمل لها . حيث تشير التقديرات إلى إن معدل البطالة في الريف تبلغ ٢٥.٤% من مجموع القوى العاملة في الريف إذ تبلغ بين الذكور بنحو ٢٨.٩% وهي نسبة مرتفعة قياساً لمعدل البطالة بين الإناث الريف البالغة ٦.٧% [٢] الأمر الذي يشير إلى نسبة كبيرة من القوى العاملة في الريف لا تجد لها عملاً لا سيما بين الذكور . هذه المؤشرات تدلل على أهمية الزراعة في الاقتصاد العراقي وما يمكن إن تساهم به من توظيف للقوى العاملة وتحقيق الأمن الغذائي مما يتطلب الاهتمام الجدي وإعطاء الأولوية لهذا القطاع في برامج إعادة تأهيل ودعم الاقتصاد العراقي .

ثانياً : المتغيرات المحلية الجديدة وتأثيراتها في الزراعة العراقية

يعد احتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، قامت سلطات (الائتلاف) المؤقت لإدارة العراق باعتماد سياسات اقتصادية أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة واتسمت هذه السياسات بتحرير واسع لتجارة السلع بمختلف أنواعها ومناشئها بفتح الحدود دون قيد أو شرط لاستيراد كل ما يمكن استيراده وتعطيل منشآت القطاع العام بحجة عدم توفر الطاقة اللازمة لتشغيلها إضافة إلى قيام هذه السلطة بإصدار قرار رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بالاستثمار الأجنبي في العراق الذي اتاح للمستثمر الأجنبي الاستثمار في أي مجال دون أي شروط أو ضوابط تنظيم عملية ذلك لاستثمار هذه السياسات خلقت وضعاً جديداً لحركة النشاط الاقتصادي في العراق تمثلت بالنقاط الآتية :-

١- اقتصاد شبه متوقف لمعظم نشاطاته السلعية والخدمية .
٢- تدمير البنى التحتية بفعل العمليات العسكرية التي استمرت منذ بداية احتلال العراق وحتى اليوم والمتمثلة بتدمير الطرق والجسور ، لا سيما الجسور العائمة منها التي تربط القرى والمناطق الريفية بالمدن . وتراجع معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية إضافة إلى نقص كبير في تجهيز الوقود .
٣- إغراق السوق بشتى السلع الصناعية والزراعية المستوردة من مناشيء ذات كلف منخفضة لا يستطيع المنتج الوطني من المنافسة ، و فسح المجال أمام استيراد جميع أنواع الفاكهة والخضر من الدول المجاورة التي باتت تهدد مستقبل الزراعة العراقية .
٤- انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب لحين استكمال شروط الانضمام الرسمي ، مما يترتب على ذلك التزامات على العراق بتحرير أسواقه وفتحها أمام السلع الأجنبية دون قيود كمية أو ضوابط تنظيمية مما يخلق صعوبة في إمكانية المنتج المحلي من الصمود بوجه المنافسة التي لا يتوقع إن تكون لصالحه .
٥- التحول في إدارة الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط والمدار شبه مركزياً إلى اقتصاد حر ، وما سيترتب عليه من خصخصة كافة الأنشطة الاقتصادية ورفع الدعم المقدم للقطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة لا سيما في مجال دعم أسعار الأسمدة والبذور والوقود والمكننة الزراعية وربما حتى المياه المستخدمة في العملية الزراعية .

---

(١) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٤ ١٣/٢ ص[٥٢].

(١) الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٤ بيانات جدول ١٢/٢ ص[٥١] .

والمتتبع للزراعة العراقية يجد أنها كانت تواجه تحديات عديدة في مقدمة هذه التحديات واقعها المتخلف المتمثل بأنخفاض الإنتاجية والاعتماد على المستلزمات التقليدية في النشاط الزراعي ، وان هذه المتغيرات الجديدة لواقع الاقتصاد العراقي قد أضاف تحديات أخرى لمستقبل الزراعة العراقية . فما هي هذه التحديات ؟ وكيفية مواجهتها ؟

ثالثاً : الزراعة – والتحديات المستقبلية

رغم ما حققته الزراعة كأحد القطاعات المهمة التي صمدت في مواجهة ظروف الحروب التي مر بها العراق والحصار الذي فرض عليه لمدة تجاوزت ثلاثة عشر سنه حيث ، ظلت مصدراً مهماً للغذاء . لا سيما فيما مثلته من مصدر رئيسي لكافة الخضر والفواكه ومصدر جيد للحبوب . إلا إن اليوم ويعد التغيرات التي حدثت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتغير نظامه السياسي والاقتصادي أصبح هناك صعوبات أخرى غير التي كانت معروفة أضافت تحديات جديدة على التحديات السابقة ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات بالآتي :-

١- توفر المياه :

إن المياه احد العناصر الأساسية المهمة في العملية الإنتاجية الزراعية . وان توفر المياه أمرا ضرورياً لتنمية الزراعة العراقية . ورغم إن المياه المتجددة في العراق تصل إلى نحو ٧٠ مليار م^{3} متمثلة بالمياه السطحية في نهري دجلة والفرات . إلا إن العراق يشكو من سوء إدارة المياه لا سيما في جانب الطلب عليه وعدم استخدام الرشادة في العمليات الأروائية نظراً لاعتماد الزراعة على الطرق التقليدية . كما إن عرض هذه المياه تتأثر بجملة عوامل منها :-

(أ) سياسات دول المنبع وفي مقدمتها السياسة المائية التركية التي كان لها تأثير واضح على منسوب نهري دجلة والفرات نتيجة للمشروعات الخزينة الكبيرة التي أنجزت ضمن مشروع الكاب (GAP) التركي . وقد أدى ذلك إلى انخفاض منسوب نهر الفرات بنسبة أكثر من ٣٤% ونحو ١٨% من منسوب نهر دجلة إثناء فترة ملىء البحيرات الخزينة خلال الأعوام ١٩٩٣/٩١ [١] . كما إن معادلة الاتجاه العام تشير إلى تناقص معدلات التصريف السنوي لنهري دجلة والفرات كما يأتي :

النهر	معدل النمو %
دجلة	-٠.٥٧
الفرات	-١.٨
مجموع النهرين	-٠.٩

(ب) التلوث والتملح : إن انخفاض المنسوب السنوي لنهري دجلة والفرات ، وتصريف المياه الصناعية ومياه الصرف الزراعي والصحي إلى مياه الأنهر في كل من تركيا وسوريا كلها عوامل تؤدي إلى تلوث المياه وارتفاع نسبة ملوحتها . وتشير المؤشرات إن نسبة الملوحة في مياه نهر الفرات في منطقة السماوة قد وصلت إلى ٣٥٠٠ جزء لكل مليون جزء ، وهي

(١) د. أحمد عمر الراوي ، الموارد المائية بالعراق في ظل السياسات المائية التركية وتأثيرها في الأمن الغذائي – مصدر سابق . ص٤٤.

نسبة مرتفعة بحيث تؤدي إلى عدم صلاحية المياه للإنتاج الزراعي . كما إن الملوثات الكيميائية والعضوية أخذت ترتفع نسبها في المياه ، نتيجة لاستخدام الكثير من الملوثات الصناعية وصرفها إلى مياه الأنهر .

(ج) كما إن استخدام الطرق التقليدية في الري ، تؤدي من ناحية إلى هدر كميات من المياه والى تدني الإنتاجية من ناحية أخرى . الأمر الذي يتطلب العمل على نشر تقنيات الري الحديثة في الزراعة العراقية مثل الري بالرش والري بالتنقيط، إذ لا زالت أكثر من ٩٠% من الزراعة العراقية تعتمد على الري التقليدي ، مما يتسبب في هدر كميات كبيرة من المياه تتسرب إلى الترب وتقلل من إنتاجها .

٢- التحدي الثاني – التدهور في إنتاجية الأرض الزراعية

من المعروف إن الزراعة في العراق تعود إلى آلاف السنين ، متمركزة على ضفاف نهري دجلة والفرات وكانت الأراضي الواقعة على ضفاف الأنهر تستغل بشكل مستمر يؤدي إلى استغلال كامل خصوبتها . إلا إن ظاهرة فيضانات نهري دجلة والفرات كانت تعيد إليها خصوبتها بعد طمرها بمخلفات الفيضانات . إلا إن بعد إقامة السدود في العصر الحالي جعل من عملية إعادة الخصوبة بفعل الفيضانات معدومة ، حيث تم السيطرة على ارتفاع الأنهر وبالتالي لا تؤدي إلى حدوث الفيضانات وغمر المياه للأراضي الزراعية . وعليه لا بد من اللجوء إلى الطرق العلمية لإعادة خصوبة التربة باستخدام المخصبات والأسمدة الكيمياوية . إلا إن عملية الزراعة المتكررة وعدم استخدام المخصبات أدى إلى تدهور القدرة الإنتاجية للأراضي المزروعة . لا سيما إن الأراضي الزراعية في العراق في معظمها أراضي ذات خصوبة منخفضة باستثناء نسبة قليلة تكون ضمن أراضي الصنف الأول والبالغة مساحتها نحو ٢٨٣.٨ نحو ألف دونم تشكل ٠٠.٣% فقط من مجموع مساحة العراق . وحتى الصنفين الثاني والثالث ، التي يمكن إن تكون فيها معدلات الإنتاجية مقبولة من الناحية الاقتصادية ، لا يتعدى مجموع نسبتها عن ٢١.٢% من مجموع مساحة القطر [١] . وهذا ما أدى إلى انخفاض الإنتاجية لوحدة المساحة، فمثلاً إن إنتاجية محصول القمح ، وهو المحصول الرئيسي في العراق من حيث المساحة والإنتاج خلال المدة ٩٧/١٩٩٩ بلغت فقط ١٥٢.٣ كغم/دونم . في حين نجد إن هذا المعدل في سوريا قد بلغ ٤١٩.٧ كغم/دونم والأردن ٣٤٨.٠ كغم وفي تركيا ٦٦١.٦ كغم/دونم .اي إن معدل إنتاجية الدونم في العراق لم يبلغ سوى ١٦% من الإنتاجية العالمية البالغة ٩٥٦.٣ كغم/دونم خلال المدة المشار إليها [٢] وهي نسبة متدنية جداً تثير التسؤلات حول جدوى الكفاءة الاقتصادية والفنية لاستثمار الموارد الطبيعية والمادية في إنتاج المحاصيل الزراعية .

٣ – المستوى التكنولوجي :

إن انخفاض معدلات الإنتاج الزراعي يعود في سببه الرئيسي الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة العراقية ، رغم المحاولات التي قامت بها الدولة . إلا إن هذه الخطوات لا زالت متواضعة لا سيما في مجال التقنيات الإحيائية والبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية واستخدام الطرق الحديثة في الري، مما جعل الإنتاج الزراعي ذو معدلات متدنية جداً قياساً للمعدلات العالية .

---

(١) احمد كامل الناصح ، واقع استخدام المياه السطحية في العراق وتوقعات المستقبل ، أطروحة ماجستير كلية الزراعة / جامعة بغداد /٢٠٠٢ (٢) ص١٧.

(٢) المصدر اعلاه / ٥ ص٢٠.

نوع المكائن	١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠٠٠	ماكنة /الف دونم
ساحبات	٣٧.١٦١	٤٩.٦٤٠	٤٩٠٧٨	٣.٧
حاصدات	٣.٣٢٧	٣.٩٨٤	٥٠٨٦	٥.٦
مضخات	٤٩١٥٠	٥٠١٥٦	٦٦٦٣٨	٨.٣

إذ نجد من بيانات الجدول (٥) إن عدد المكائن لا يتناسب مع حجم المساحات المزروعة فكل ١٠٠٠ دونم يحصل على ٣.٧ ساحبة و٥.٦ حاصدة و٨.٣ مضخة فقط . مما يشير إلى عدم كفاية هذه المكننة اللازمة للعمليات الإنتاجية كتهيأة الأرض للعملية الإنتاجية والحصاد والري الأمر الذي ينعكس سلباً على واقع الإنتاجية لوحدة المساحة وعلى إنتاجية العامل الزراعي . كما إن مجموع الأراضي التي تم مكافحتها في العام ٢٠٠٣ لم تتجاوز ٣٥% من المساحات المزروعة ، والتي بلغت نحو ٣٧٤٨ ألف دونم . وان مجموع الأسمدة التي تم توفيرها للزراعة في العام المذكور بلغت ٣٦٦.٧ ألف طن [١] أي بمعدل ٢٨ كغم/دونم [٢] وهي كمية منخفضة لا تتناسب مع حاجة الأراضي الزراعية للأسمدة الكيمياوية لإعادة نشاطها الإنتاجي .

وان نشر وتعميم التكنولوجيا الزراعية لا يقتصر على ما ذكر من التكنولوجيا الآلية والأسمدة فقط ، وإنما تشمل عمليات الابتكار للأصناف الجديدة ذات القدرات الإنتاجية العالمية ، وهذا ما يطلق عليه بالتكنولوجيا الاحيائية : لذلك يعد نشر واستخدام التكنولوجيا من التحديات التي تواجه الزراعة العراقية .

إما على مستوى البحث والتطوير ، ورغم الجهود التي بذلتها الدولة في إنشاء مراكز للبحث العلمي الزراعي ، إلا إن الزراعة العراقية ظلت معزولة عن التطوير والإبداع طيلة العقود الماضية ولم تتأثر بالتطورات الكبيرة في نوعيات البذور والتقاوي الجديدة وحتى المحاولات المتواضعة التي قامت فيها بعض المراكز البحثية الزراعية لم يكتب لها الاستمرار في التطبيق والرعاية نتيجة لما أصاب هذه المراكز من إضرار وتلف ونهب مكوناتها وأجهزتها العلمية والمختبرية . وبالتالي يحتاج التطور التقني والنوعي في استنباط أجيال جديدة من المحاصيل ذات الكفاءة العالية إلى جهود علمية تتمثل في دعم وتشجيع البحث العلمي الزراعي بالعراق من اجل النهوض بالزراعة العراقية وتطوير كفائتها الإنتاجية .

٤- تحرير تجارة السلع الزراعية

من التحديات الجدية التي تواجه الزراعة العراقية هو انفتاح السوق المحلية للسلع الزراعية من الدول المجاورة لا سيما الفواكه والخضر ، حيث أدى غياب الضوابط والقواعد لاستيراد السلع الزراعية إلى إغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية . مما خلق وضعاً تنافسياً قوياً إمام الزراعة العراقية ، وباتت هذه المنافسة غير المتكافأة تهدد مستقبل الإنتاج الزراعي

(١) الجهاز المركزي للإحصاء / المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٣ ٦/٣ ٧/٣ ص٦١.

(٢) حسب من قبل الباحث في ضوء تقديرات المساحة المزروعة .

العراقي . في الوقت الذي يتحمل منه المنتج الزراعي العراقي تكاليف إنتاج عالية في ظل أوضاع اقتصادية غير مستقرة مما يصعب عليه منافسة السلع الزراعية المنتجة في البلدان المجاورة لأن فتح المجال بشكل واسع على استيراد السلع الزراعية يخالف قواعد تحرير التجارة عندما يتعلق الموضوع بمسألة إغراق السوق ، أو ما يتعلق بقواعد الرزنامة الزراعية التي تقيد حركة تجارة السلع الزراعية إثناء ذروة الإنتاج وانخفاض التكاليف ، والتي نصت عليها اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى .

والمسألة الأخرى هي ما تنطوي عليه مسألة انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، والانعكاسات المتوقعة على القطاعات الاقتصادية العراقية ومنها الزراعة ، حيث سيؤدي ذلك إلى تحد أخر يصعب التعامل معه في ظروف الزراعة العراقية الحالية التي لا زالت تعتمد على الطرق التقليدية وتعاني من تخلف في وسائل الإنتاج وضعف في البنى التحتية لا سيما في مجالات المشاريع الأروائية ومصادر الطاقة التي تعد القاعدة الأساسية للنشاط الزراعي .

المبحث الثالث : السياسات الاقتصادية المقترحة لتطوير الزراعة العراقية في مواجهة المتغيرات الجديدة

في ضوء ما تم عرضه من متغيرات وتحديات جديدة ، أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى تهدد مستقبل الزراعة العراقية ، إذا لم يتم وضع ستراتيجية وطنية لتعزيز ودعم الزراعة في مواجهة هذه المتغيرات والتحديات . وخاصة إذا ما علمنا من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية إن الزراعة تشكل القطاع الأهم في حياة المجتمع العراقي نظراً لما تملكه الزراعة من ارث حضاري لأول شعب عرف الزراعة وطورها ، وباتت الزراعة تشكل هويته وسمته الحضارية .

إما من وجهة النظر الاقتصادية فالزراعة تشكل نسب مهمة بالناتج المحلي الإجمالي إذا استثنينا النفط حيث تصل نسبها إلى أكثر من ٣٠.٧% [١] كما توظف نحو ٢٨% من القوى العاملة العراقية ، عليه لا بد من وضع ستراتيجية وطنية للسياسات والبرامج المطلوبة لإعادة النشاط والكفاءة للزراعة العراقية :

أولاً: السياسات المطلوبة لتدعيم عمليات الإنتاج :

رغم إن الزراعة العراقية تسود فيها الملكيات الخاصة إلا إن القرارات الإنتاجية كانت تخضع لسياسات وبرامج موجهة من قبل الدولة . وتقدم الدولة برامج دعم لكثير من المستلزمات الزراعية، من اجل النهوض بالإنتاج الزراعي لمواجهة الطلب على الغذاء وعدم إمكانية الاستيراد من الخارج نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة دولياً على العراق التي استمرت أكثر من ثلاثة عشر سنة .

وبذلك نجد إن معظم المنتجين الزراعيين كانوا يعتمدون بشكل كامل على ما تقدمه الدولة من دعم للعملية الزراعية ، وان إلغاء هذا الدعم سيصيب الزراعة بالشلل نتيجة لعدم قدرة هؤلاء المنتجين من تحمل تكاليف الإنتاج المرتفعة ومنافسة السلع المنتجة في الدول المجاورة لا سيما في مجال الخضر والفاكهة .

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) – التقدم المحرز من مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق – نيويورك ٢٠٠٥ (١١) ص٤٠ .

وتحاول مؤسسات وزارة الزراعة الاستمرار بهذا الدعم من اجل مساعدة المنتجين على الاستمرار بعملياتهم الزراعية . حيث تم تخصيص المبالغ التالية في موازنة الوزارة للعام ٢٠٠٤ (١)

شراء الأسمدة	٧.٧٥٠	مليون دولار
الصحة الحيوانية	١٦.٥٧٢	مليون دولار
المكننة الزراعية	٧٣.٦٧٧	مليون دولار
الأعلاف	٤.٤٢٥	مليون دولار
المبيدات	١٧.٤٤٦	مليون دولار
البذور	٠.٣٥٨	مليون دولار

يتضح إن المبالغ المشار إليها جيدة في حالة إنفاقها على استيراد ودعم المستلزمات الزراعية ، إلا إن المتحقق منها على الواقع العملي قليل ولا يغطي إلا جزء يسير من حاجة الزراعة العراقية إلى مثل هذه المستلزمات . الأمر الذي يتطلب وضع خطة لدعم العملية الإنتاجية الزراعية من خلال الآتي :

١- الاستمرار باستيراد المستلزمات الأساسية للزراعة وتقديمها بأسعار مدعومة للمزارعين .
٢- العمل على تشجيع البحوث الزراعية في المؤسسات الرسمية والخاصة مما يخلق الابتكار والتطوير للمستلزمات الزراعية بما ينمي الزراعة العراقية .

ثانياً : في مجال البحث والتطوير التكنولوجي:

سعت وزارة الزراعة إلى الاهتمام بالبحوث الزراعية التي تهدف إلى تطوير العمليات الزراعية من خلال استخدام التقنيات الحديثة . وكان هذا الاهتمام يتمثل في تنفيذ بعض البرامج التي تهدف إلى الاعتماد على الامكانات المحلية في تطوير العملية الزراعية ويشير الجدول (٨) إلى أهم برامج التطوير في هذا المجال :

ع س ن س ن د ج

سنة البدء بتنفيذ البرامج	اسم البرنامج
١٩٩٥	البرنامج الوطني لتطوير زراعة الرز البرنامج الوطني لتطوير زراعة الحبوب والبقوليات في المناطق الديمية .
١٩٩٦	البرنامج الوطني لتطوير زراعة الطماطة البرنامج الوطني لزراعة الذرة الصفراء البرنامج الوطني لاستخدامات المياه المالحة المشروع الوطني لتطوير زراعة زهرة الشمس

(١) د. محمد عبد الكريم العقيدي ، التوجهات الرئيسة المقترحة لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في العراق ، بحث مقبول للنشر ، مجلة العرب والمستقبل .

البرنامج الوطني لإعادة تأهيل قطاع الدواجن	١٩٩٨
البرنامج الوطني لتطوير زراعة القطن البرنامج الوطني لتطوير تقانات الري البرنامج الوطني لتطوير زراعة وإنتاج المحاصيل الزيتية	١٩٩٩
البرنامج الوطني لنشر زراعة الزيتون عالي الزيت	٢٠٠٠

[illegible]

[illegible]

إذ تشير معلومات الجدول المذكور إلى أهم البرامج الوطنية التي سعت وزارة الزراعة على تطويرها . الأمر الذي يتطلب الاستمرار بهذا النهج العلمي وتطوير تلك البرامج لتحقيق أهدافها والوصول إلى أصناف ذات جودة عالية تتلائم مع البيئة المحلية وطبيعة الأراضي الزراعية . لا سيما إن البذور والتقاوي المبتكرة تحقق زيادة في معدلات الإنتاجية تصل إلى أكثر من ٣٥% . كما يتطلب من مؤسسات وزارة الزراعة إلى تبني برامج أخرى وسياسات مماثلة تخدم العملية الزراعية : نقترح منها :

- برامج وطنية لزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف
- برامج وطنية لتطوير زراعة البطاطا في العراق لما تحتله هذه السلعة من أهمية في النمط الغذائي العراقي .
- برامج تهتم بتطوير النخيل
- برامج تهتم بتطوير الثروة الحيوانية لا سيما في مجال تربية الأغنام .
- برامج تهتم بتطوير المكننة الزراعية وتصنيعها محلياً .

ثالثاً: السياسات المطلوبة لتطوير طرق الري ومواجهة الهدر بالمياه

تشير التقديرات إلى إن الزراعة في العراق تستهلك نحو أكثر من ٨٥% من إجمالي المياه المستهلكة سنوياً. وان كثير من هذه المياه التي تستخدم في الزراعة تذهب هدراً نتيجة لاعتماد الزراعة العراقية على طرق الري التقليدية وهي الري السيحي . ورغم ذلك نجد إن السياسات التي اعتمدت في السابق على مستوى الري كانت تهتم بموضوع عرض المياه والبنى التحتية ، حيث يتم التركيز على إنشاء شبكات من النواظم والسدود والخزانات وقنوات الري . إلا إن سياسات تنظيم الطلب لم تكن بالمستوى المطلوب ، حيث لم تشمل السياسات المذكورة على برامج وآليات تنظيم استهلاك المياه من قبل المزارعين والمنتجين ، واعتماد أساليب تقلل من الهدر الكبير في عمليات الري سواءاً على مستوى قنوات الري أو على مستوى الحقل . وعليه يتطلب اعتماد الآتي :

- إعادة تأهيل المشروعات الأروائية وتشغيلها بشكل اقتصادي وكفوء .

- اعتماد طرق الري الحديثة على مستوى الزراعة من خلال نشر وتدعيم طرق الري بالتنقيط والري والرش لتقليل الهدر بالمياه المستهلكة .
- تبطين لسواقي والقنوات الرئيسة لتقليل الضائعات عند نقل المياه .

رابعاً: السياسات المطلوبة لمواجهة الظروف الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية

إن فتح الحدود إمام ورود السلع الزراعية بمختلف أنواعها لا سيما من الدول المجاورة سيؤدي إلى إغراق السوق العراقية بهذه السلع مما يؤدي إلى زيادة العرض وانخفاض الأسعار ، مما يصعب الموقف على المنتج المحلي من إنتاج بكلف يستطيع بها إن ينافس تلك الأسعار ، وبالتالي سيتحمل خسائر كبيرة تؤدي به إلى التوقف عن الإنتاج وربما ترك الزراعة وامتهان إعمال أخرى .الأمر الذي يشير إلى خطورة فتح المجال للسلع الزراعية بالدخول إلى الأسواق المحلية دون إن يجري لها أي تنظيم أو اعتماد آليات ووسائل لحماية المنتجات المحلية الأمر الذي يتطلب الآخذ بالسياسات الآتية لحماية الإنتاج المحلي :

١) اعتماد سياسات وبرامج تنظيم عمليات استيراد السلع الزراعية بما يساعد على تنظيم واستقرار الأسعار لحماية المنتجات المحلية .
٢) اعتماد القواعد الخاصة بالرزنامة الزراعية التي اشارت اليها بعض اتفاقات تحرير التجارة ومنها اتفاقيات منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى .
٣) تقديم دعم وحماية للمزارعين بالأستفادة من القواعد التي تمنحها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للدول النامية يمنحها معاملة خاصة وتفصيلية فيما يتعلق بفترة زمنية أطول ومعدلات تخفيض أدنى والمعروفة بقواعد الصندوق الأزرق [١] .

مصادر البحث

١) د. أحمد عمر الراوي ، مستقبل الموارد المائية في العراق مطلع القرن الحادي والعشرين – وقائع المؤتمر العلمي الثاني للمجمع العلمي العراقي ٢٠٠١ .
٢) صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ .
٣) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٤ .
٤) د. أحمد عمر الراوي ، مستقبل الموارد المائية بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها في الأمن الغذائي / اطروحة دكتوراه جامعة بغداد ١٩٩٩ .
٥) أحمد كامل الناجح ، واقع استخدام المياه السطحية في العراق وتوقعات المستقبل ، أطروحة ماجستير كلية الزراعة / جامعة بغداد ٢٠٠٢ .
٦) د. محمد عبد الكريم العقيدي . التوجهات الرئيسة المقترحة لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في العراق بحث مقبول للنشر مجلة العرب والمستقبل / ٢٠٠٥ .
٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، التقدم المحرز في جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق – نيويورك ٢٠٠٥ .

(1) اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لعرب آسيا (الاسكوا) – التقدم المحرز في مفاوضات حول الدوحة ، مصدر سابق ص [٣٢].

٨) د. محمد عبد الكريم العقيدي ، دراسة قياسية للميزة النسبية والتنافسية لمجموعة الحبوب ، السكر والزيوت – دراسة نظرية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠٠٥ .